الأنباء
الخميس 10 ديسمبر 2015

الاستعداد لتدريب 28 ألف موظف من بينهم العمالة الكويتية في عقود المقاولين

«مؤسسة البترول»: 40 مليون دينار ميزانية التدريب سنوياً

أحمد مغربي

كشف نائب العضو المنتدب للتدريب والتطوير الوظيفي في مؤسسة البترول الكويتية باسم العيسى أن حجم ميزانية التدريب في مؤسسة البترول وشركاتها التابعة سنويا يبلغ 40 مليون دينار، مشيرا إلى أن الميزانية الموضوعة لمشروع توحيد الكفاءات التدريبية في القطاع النفطي تبلغ 300 ألف دينار.

وأوضح العيسى خلال مؤتمر صحافي عقدته مؤسسة البترول أمس للكشف عن نظام توحيد الكفاءات التدريبية الجديد، أن البرنامج يشمل تدريب وتطوير 21 ألف موظف في القطاع النفطي بالإضافة إلى تدريب 7 آلاف موظف كويتي من العاملين ضمن عقود المقاولين في النفط.

وذكر العيسى أن مؤسسة البترول الكويتية تنوى إنشاء مركز تدريب في أحد مصافي شركة البترول الوطنية، بالإضافة إلى وجود مركز تدريب جديد في أحد الحقول النفطية التابعة لشركة نفط الكويت.

وتوقع العيسى البدء في عمليات التطوير والتأهيل للموظفين والعاملين في القطاع النفطي ابتداء من شهر أبريل المقبل، وذلك وفقا للحاجة والنتائج التي ظهرت في الاختبارات التي تم تنفيذها على مستوى الشركات النفطية، متوقعا الانتهاء من مشروع توحيد الكفاءات العامة في نهاية 2017.

وذكر أن الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني سيقوم يوم الأحد القادم بتوقيع استراتيجية التعليم والتطوير والتدريب الخاصة بالقطاع النفطي مع الرؤساء التنفيذيين في الشركات النفطية، لتصبح بذلك استراتيجية التطوير والتدريب فاعلة من الأسبوع المقبل ولن تكون «حبرا على ورق».

باسم العيسى وجمال السنعوسي خلال المؤتمر الصحافي

العيسى: إستراتيجية التدريب والتطوير لموظفي «النفط» لن تكون «حبراً على ورق»

وقال إن قطاع التدريب والتطوير الوظيفي في المؤسسة قام خلال الفترة الماضية بعمل استبيان وتم عمل خطط لتعديل القصور في العمل وتمت الاستعانة بشركات أجنبية ومحلية للمساعدة في عمل التدريب والتطوير الخاص بالموظفين سواء إداريا أو فنيا، مبينا أن المؤسسة قامت بتوقيع اتفاقية تفاهم مع الكلية الأسترالية في الكويت للمساعدة على عمليات التدريب، متوقعا أن تقوم المؤسسة في 14 ديسمبر الجاري بتوقيع اتفاقية مشابهة مع جامعة الخليج وجامعة هارفارد للتعلم عن بعد لمستوى رؤساء الفرق.

وذكر العيسى أن شركة البترول العالمية لديها مركز تدريب متطور في هولندا ستتم الاستعانة به لتدريب موظفي القطاع النفطي وسيتم توقع اتفاقية اطارية تضمن ذلك الأسبوع المقبل.

وأشار العيسى إلى أن مسار المخطط الاستراتيجي لبرنامج القدرات والتطوير يسير وفقا لاستراتيجية مؤسسة البترول الموحدة للموارد البشرية حتى عام 2030، حيث إن هناك رؤية لتميز الموظفين باعتبارهم هدفا لتحقيق النجاح من خلال تقديم خدمات الموارد البشرية ممن خلال استجلاب الموارد البشرية وبناء القدرات وفقا لنظام متكامل للموارد البشرية.

وأوضح أن مهمة الموارد البشرية الحصول على الأشخاص المناسبين ذوي المهارات المناسبة في المواقع المناسبة في الوقت المناسب وتطوير القادة والمواهب الحاليين والمستقبليين لتحقيق أداء رفيع المستوى.

وأكد العيسى أن رسالة الموارد البشرية تأتي لضمان الشراكة الوثيقة مع جميع الأطراف ذات الصلة لتطوير الكفاءات والطموحات المهنية للعاملين، واللازمة لتحقيق استراتيجية العمل بصورة ناجحة من خلال الاستعانة بمشورة الخبراء وتصميم وتقديم آليات عمل وحلول تعليمية فعالة ورفيعة الجودة. وحدد العيسى مبادئ موحدة للتعلم والتطوير بأن يكون الموظفون مسؤولين عن تعليم وتطوير أنفسهم وقيادة هذه العملية من خلال توفير مؤسسة البترول وشركاتها التابعة القدرات التي يتوقع أن يبديها الموظفون في كل مرحلة وذلك لمساعدة الموظفين في تخطيط تطورهم المهني.

وبين أن كل مديري الأقسام مسؤولون عن تطبيق آليات التعلم والتطوير لضمان تطوير الموظفين للكفاءات المطلوبة لعملهم، لافتا إلى أن على كل مديري الأقسام العمل كمدربين وميسرين لعملية تطوير الموظف.

قدم توصياته خلال ورشة العمل بحضور المختصين

«اتحاد العقاريين»: تطوير قانون اتحاد الملاك.. ضرورة

طارق عرابي

نظم اتحاد العقاريين ورشة عمل بعنوان «قانون اتحاد الملاك»، بحضور عدد من الشخصيات العقارية المرموقة، أكد خلالها رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح على أهمية تطوير قانون اتحاد الملاك لمواكبة التسارع الكبير في تملك الشقق في البلاد، على أن تتم الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المجاورة في هذا الشأن.

وشدد الجراح على أهمية إصدار قانون اتحاد الملاك في أسرع وقت ممكن، لاسيما في ظل التسارع الكبير الذي تشهده الكويت في تملك الشقق السكنية بين عامي 2007 و2014، وهي الفترة التي شهدت خلالها أسعار الشقق السكنية نموا مركبا بنسبة 12٪ سنويا.

وأشار الجراح الى ان تجربة تملك الشقق الخاصة في الكويت لم تكن مشجعة خلال الفترة الماضية، خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تجربة مجمع الصوابر، مبينا ان قانون اتحاد الملاك غير ملزم بإيجاد هذا الاتحاد في العمارة الواحدة، مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة تطوير هذا القانون والاستفادة من تجارب الدول الاخرى وخاصة التجربة اللبنانية التي قطعت شوطا كبيرا على صعيد المنطقة.

من جهة اخرى، قدم عضو مجلس الادارة وأمين الصندوق في نقابة المحامين اللبنانيين احمد الخطيب عرضا مرئيا عن قانون تنظيم الملكية المشتركة في العقارات المبنية في لبنان والذي يحمل الرقم 88 لسنة 1983، والمتضمن نظام ادارة العقار والأصول والشروط الواجب اتباعها عن تشييد عمارة سكنية، بالإضافة إلى كيفية تأسيس اتحاد للملاك وانتخاب رئيس له، وكيفية التعامل مع أجزاء العقار من قبل كل مالك من الملاك المنضوين تحت هذا الاتحاد.

من جانبه، أكد مدير الشؤون القانونية في المؤسسة العامة للرعاية السكنية عبدالله الصقر ان الكويت كانت سباقة على مستوى المنطقة بقانون اتحاد ملاك العقار الذي يعود الى سبعينيات القرن الماضي، مشيرا في الوقت ذاته إلى أنه وبعد العقبات الكثيرة التي واجهت تجربة مجمع الصوابر، فقد حرصت «الرعاية السكنية» على تحديد أسس جديدة في التعامل مع مثل هذه المشاريع لتلافي العقبات السابقة، كان من أهمها فصل غالبية الخدمات المشتركة في المبنى عن بعضها البعض، بمعنى أن المؤسسة راعت ان تكون كل وحدة سكنية ضمن مشاريع المدن الإسكانية الجديدة مستقلة بذاتها فيما يتعلق بخدمات التكييف والهاتف وعدادات الكهرباء والماء.

توفيق الجراح مترئسا ورشة «قانون اتحاد الملاك» (قاسم باشا)

الجراح: ضرورة تطوير قانون اتحاد الملاك الحالي والاستفادة من تجارب الدول الأخرى

الصقر: «السكنية» رفضت تسليم غرب الصليبخات حتى يتم تأسيس اتحاد للملاك

تحديد أسس جديدة في التعامل مع المشاريع لتلافي العقبات السابقة

وشدد الصقر على ضرورة إجراء تعديل تشريع بسيط على قانون اتحاد الملاك، وذلك بهدف إضفاء الالزامية الخاصة بتأسيس اتحاد للملاك المشتركين ضمن مبنى سكني واحد، مؤكدا في هذا الصدد على ان المؤسسة قد شرعت بالفعل في إعداد نظام اتحاد ملاك جديد يتوافق مع القانون المدني، حيث تم بالفعل الانتهاء من هذا القرار واعتماده من قبل وزارة العدل تمهيدا لرفعه إلى الجهات المسؤولة بالدولة.

ومضى الصقر يقول إن مؤسسة الرعاية السكنية رفضت مؤخرا تسليم المفاتيح للملاك في مشروع غرب الصليبخات الجديد قبل أن يشرع الملاك في تأسيس اتحاد فيما بينهم وإشهاره رسميا لدى وزارة العدل، مشيرا إلى البدء الفعلي في خطوات تأسيس الاتحاد وإشهاره من قبل بعض الملاك الحاليين، لاسيما أن مثل هذا الامر من شأنه أن يضمن الحفاظ على سلامة العقار.

التوصيات

خلصت ورشة العمل التي أقامها اتحاد العقاريين إلى إصدار عدد من التوصيات التي جاءت على النحو التالي:

1 ـ تعديل القرار الوزاري الذي ينص على إنشاء اتحاد ملاك العقار في الكويت على أن يكون المالك للبناية هو المؤسس لاتحاد الملاك، وعندما يقوم ببيع الوحدات تنتقل الملكية مجزأة للمشترين، بحيث يشتمل عقد البيع من البداية على عضوية المشتري في اتحاد ملاك العقار.

2 ـ ضرورة أن يتضمن عقد شقق التمليك بندا يلزم المشتري للدخول ضمن اتحاد الملاك وإلزامه على التوقيع على البنود والنظام الاساسي للاتحاد، والتزامه بدفع الرسوم والمصروفات كما جاء في بنود النظام الاساسي وإقراره بذلك.

3 ـ تشكيل مجلس إدارة يجتمع بشكل دوري ويعقد جمعية عمومية تقرر رسوم ومصروفات البناية بحضور الاغلبية المطلقة +51٪.

4 ـ القرار الوزاري الخاص بإنشاء اتحاد ملاك العقارات يحوي شوائب، حيث تمت الاستعانة بالقانون المدني بالإضافة إلى القرار الوزاري، وذلك منذ 7 سنوات تقريبا عند تأسيس قانون الطبقات بالكويت.

5 ـ قانون اتحاد الملاك يحتاج إلى تعديل، لاسيما أن نسبة كبيرة من ملاك الشقق لا يعرفون ما لهم وما عليهم، كما أن بعض الملاك غير ملتزمين بتسديد الاشتراكات أو الرسوم السنوية مما ينتج عنه اللجوء إلى القضاء لحل هذه المشكلة.

6 ـ مميزات كثيرة لاتحاد الملاك منها جعل قيمة للعقار، ويحافظ على سعره، حيث إن وجود اتحاد ملاك في مجمع أو برج تجاري يزيد من سعر الشقة بين 10 إلى 15٪، كذلك فإن الاتحاد يهتم بمواضيع الصيانة الدورية لخدمات العقار.

7 ـ وجود أمن «حراسة» مطلب مهم لجميع الملاك، مما يستدعي قيام مجلس إدارة اتحاد الملاك بالإشراف الكامل لتوفير هذا المطلب بشكل دائم للعقار.

8 ـ إعطاء صلاحيات كاملة للاتحاد للسيطرة على جميع الشقق أو الوحدات ومنع أي تلاعب من قبل الملاك في عمليات التأجير غير القانونية.

9 ـ الاهتمام بالشكل الخارجي للعقار، وتوفير المواقف وصيانتها يجب أن يتم من خلال الاتحاد وليس بشكل فردي كما يحدث حاليا للحفاظ على منظر العقار ونظافته.

10 ـ تفعيل قانونية اتحاد الملاك في التحرك القانوني ضد المتقاعسين عن الدفع، ومن لا يلتزمون بالنظام الاساسي للاتحاد.

11 ـ يجب وضع نظام مالي داخلي لإدارة المصروفات والايرادات، مع وجود جهة محايدة لتدقيق الميزانية السنوية.

12 ـ وجوب حضور مندوب من «العدل» في اجتماعات الجمعية العمومية السنوية للاتحاد.

«غيتهاوس»: زيادة الاستثمارات في قطاع تأجير العقارات السكنية في بريطانيا

أعلن بنك غيتهاوس البريطاني ومقره لندن عن زيادة حجم استثماراته في قطاع تأجير العقارات السكنية في بريطانيا، وصرح البنك عن زيادة الاستثمار في هذا القطاع بمبلغ 100 مليون جنيه استرليني لبناء وتطوير وتأجير أكثر من 900 عقار سكني في أنحاء متعددة في بريطانيا وبمدن أهمها مدينة مانشستر وميرسي سايد وبيرمنغهام. وسيستمر البنك في اتخاذ نهج وإجراءات مشابهة للمحفظة الأولى التي أنشأها، حيث سيقوم البنك بتطوير العقارات السكنية بالمشاركة مع شركة «سيغما» البريطانية المتخصصة في بناء وتأجير العقارات السكنية البريطانية والمصنفة كشركة تطوير بريطانية متخصصة في هذا المجال، وهي التي تمتلك شراكة فريدة النوع مع بلديات المناطق تهدف إلى توفير وبناء عقارات سكنية ذات جودة مناسبة وبأسعار تأجيرية تفضيلية.

ويعتبر هذا ثاني استثمار يستثمر به البنك في قطاع تأجير المنازل البريطانية، فقد استثمر البنك في منتصف عام 2014 بمحفظة تأجير عقارات سكنية بريطانية ضمت 918 عقارا سكنيا في عدة مناطق متنوعة من بينها مانشستر وميرسي ساید بصفقة بلغت قيمتها 110 ملايين جنيه استرليني. وتميزت المحفظة الأولى بانتهاء تطوير وتأجير منازل فيها بأوقات سبقت ما كان مخططا له، مما سيساهم في تحسين الأداء المالي للمحفظة ويعد دليلا على قدرة المحفظة بسرعة الإنجاز وتوفير العقارات السكنية للسوق الذي يواجه قلة في العرض وزيادة في الطلب المتنامي. وقد امتدح رئيس وزراء بريطانيا ديفيد كاميرون الشراكة بين بنك غيتهاوس وشركة سيغما ووصفها بأنها مميزة وذلك بعد إعلان إنشاء محفظة تأجير العقارات السكنية الأولى.

فهد بودي

200 مليون جنيه إجمالي حجم استثمار البنك بقطاع التأجير

البنك يخطط لبناء 10 آلاف عقار سكني خلال 5 سنوات

وقد عانى سوق العقارات السكنية البريطاني في السنوات الماضية من عدم توازن العرض مع الطلب، حيث يستمر سوق تطوير المنازل بالهبوط منذ سنة 1970. ويتوقع المحللون العقاريون في الفترة القادمة أن سوق العقارات السكنية يحتاج سنويا لبناء 240 ألف منزل بينما أكدت الإحصاءات أن في عام 2014 تم فقط بناء 141 ألف منزل جديد مما يدل على اتساع الفجوة بين العرض والطلب العالي. كما يؤكد المحللون أنه في الأعوام الخمسة القادمة سيتم بناء 150 ألف منزل سنويا، مما يعني أن العرض سيكون أقل بكثير من الطلب خاصة في ظل تنامي عدد سكان بريطانيا.

مشاريع كبيرة

وبهذا صرح فهد بودي رئيس مجلس إدارة بنك غيتهاوس قائلا «استثماراتنا في قطاع تأجير المنازل البريطانية تعد من أهم مبادراتنا الاستراتيجية لجعلنا بين كبار المؤسسات والشركات المستثمرة في هذا القطاع، حيث تسعى الشركات الكبرى لجعل هذا القطاع أكثر احترافية واستقطابا للمؤسسات ذات السمعة العالمية. كما نسعى دائما للاستثمار في مشاريع كبيرة تقلل درجة المخاطر وتزيد العوائد الاستثمارية مع الحرص على الجوانب الاجتماعية في بريطانيا وذلك للمساهمة في توفير منازل بأسعار تأجيرية تفضيلية، حيث ارتفعت أسعار التأجير في السنوات الماضية مما كان له أثر كبير على المؤجرين الذين يعانون بالأساس من غلاء المعيشة، وهنا يأتي دور بنك غيتهاوس بتوفير عقارات سكنية بأسعار تنافسية لضمان الحصول على أعلى نسبة تشغيل للمحفظة، وهو أمر حصل بالفعل في محفظتنا الأولى التي إلى الآن أداؤها أفضل من توقعاتنا. ولعل اهتمام المؤسسات الكبرى في الاستثمار بهذا القطاع كان من أهم الدوافع التي دفعتنا إليه، مما يجعل مستقبل هذا القطاع مميزا في السنوات القادمة.»

وأشار بودي إلى أن «استثمارات البنك في قطاع تأجير العقارات السكنية ستتخطى 200 مليون جنيه في الوقت الراهن، ويخطط البنك لزيادة حجم استثماراته وذلك لإنجاز تطوير وتأجير أكثر من 10 آلاف عقار سكني خلال السنوات الخمس القادمة».

«الغرفة» تمد يدها للمبادرين وتهيئ فرصاً لهم

جانب من الاجتماع

عقدت لجنة الصناعة والعمل بغرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الثالث برئاسة رئيس اللجنة فهد يعقوب الجوعان، وشهد الاجتماع لقاء مع رئيس مجلس الإدارة ـ رئيس الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة د.محمد الزهير وعدد من المسؤولين بالصندوق. وطرح أعضاء اللجنة العديد من الملاحظات على قانون الصندوق ولائحته التنفيذية، وأعربوا عن تطلعهم للوقوف على مجالات التنسيق والتعاون التي تستطيع الغرفة من خلالها المساهمة في تمكين الصندوق من القيام بمهامه على النحو المنشود، لاجتذاب الشباب الكويتي للانخراط في العمل الحر والقطاع الخاص بدلا من انتظار الوظيفة الحكومية ليضاف إلى جموع البطالة المقنعة. وخلص الاجتماع الى عدد من النقاط كما يلي:

● إمكانية التعاون بين الغرفة والصندوق في تنظيم برامج وحملات للتوعية بأهمية ريادة الأعمال والعمل الحر تبدأ مع مراحل التعليم الأولى والاستمرار في تنميتها في مراحل التعليم اللاحقة.

● تنظيم فعاليات عبر وسائل الإعلام للتنويه بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

● عرض التجارب الناجحة لاجتذاب المزيد من المبادرين.

● استعداد الغرفة لاستضافة برامج التوعية بالتعاون والتنسيق مع الصندوق.

● وضع برنامج تعاون بين الصندوق وبين مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتنمية والتطوير ـ المنبثق عن الغرفة ـ والذي يعمل منذ ما يقرب من خمس عشرة سنة على تأهيل وتدريب الشباب الكويتي.

● إمكانية استخراج وتهيئة فرص استثمارية للمبادرين من خلال التحليل الدوري لهيكل الواردات المحلية، وبيان فجوات الطلب المحلية، وقد سبق عرض مجموعة من الفرص الاستثمارية الصناعية على موقع الغرفة، اشتملت على ما يزيد على 70 فرصة استثمارية، ومنها فرص يمكن أن تقوم بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

● إمكانية تقديم خدمات تنمية الصادرات، من خلال البحث عن الفرص التصديرية الخارجية، وتقديم هذه الفرص للمبادرين وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة القائمة، ويمكن في هذا المجال الاسترشاد بمبادرة اليونيدو في شأن إقامة تحالفات تصديرية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

● إمكانية التعاون بين الغرفة والصندوق في إيفاد ممثلين عن المبادرين المنخرطين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن الوفود التجارية إلى المعارض ومنتديات الأعمال الاقليمية والدولية، للاطلاع على الخبرات الأجنبية ونقلها محليا، وايجاد روابط مع الأسواق الخارجية التي يمكنها استيعاب منتجات هذه المنشآت.

المساهمة في تمكين صندوق المشروعات الصغيرة لاجتذاب الشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص

الكندري: مساوئ البديل الإستراتيجي في «النفط» لا تحصى

أكد نائب رئيس الاتحاد العام لعمال الكويت م.فيصل الكندري أن تطبيق البديل الاستراتيجي على القطاع النفطي سيكون أسوأ قرار يتخذ في حق القطاع، مؤكدا أن الاتحاد العام لعمال الكويت لم يجد أي حسنه تذكر تصب في مصلحة تطبيق البديل الاستراتيجي على القطاع.

وأعرب عن شكره لنواب مجلس الأمة الداعمين لاستثناء القطاع النفطي من البديل الاستراتيجي والذي وصل عددهم الى (24) نائبا، مؤكدا دعم الاتحاد إلى استمرار الزيارات التي يقوم بها اتحاد عمال البترول للنواب للحصول على تأييدهم بعد شرح عيوب ومساوئ البديل الاستراتيجي، موضحا أن الادعاء بتطبيق البديل على العامل الجديد أمر غير مقبول وغير صحيح كونه سيؤدي إلى نفس النتيجة وحصول الضرر على القطاع النفطي في مستقبل عصب الاقتصاد الكويتي من خلال عزوف ابناء الكويت عن العمل فيه.

فيصل الكندري

وقال ان الاتحاد يدعم تحركات النقابات الزميلة في القطاع النفطي ويدعو العمال الى الالتفاف حولها وحول اتحاد عمال البترول لحماية حقوقهم وتوحيد كلمتهم.

وبارك للعاملات في القطاع الخاص والنفطي اقرار مميزات جديدة من خلال القانون رقم (21) لسنة 2015 في شأن حقوق الطفل، داعيا جميع أرباب الأعمال إلى سرعة تطبيقه وتمكين العاملات من الاستفادة منه خصوصا في نصوص مواد (52) و(53) و(54) و(55) التي تخدم المرأة العاملة وتمنحها مرونه أكثر لرعاية أطفالها خلال فترات العمل.

واختتم تصريحه مؤكدا دعم الاتحاد العام لعمال الكويت لمطالب جميع العاملين في القطاع الحكومي النفطي.